TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

الدليل الإرشادي

للمخاطبين بأحكام القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٣
بشأن منع تعارض المصالح ولائحته التنفيذية

د. خالد صالح مسعي الرشيدي
استاذ القانون الجزائي بكلية الحقوق – جامعة الكويت

حقوق الطبع و النشر محفوظة لجمعية الشفافية الكويتية 2023 ©

قام "**جهاز خدمة المواطنين وتقييم أداء الجهات الحكومية**" بإعداد دراسة عن الفساد في الكويت تم نشرها خلال الربع الاخير من العام ٢٠٠٤. وقد أظهرت الدراسة أن مؤشرات تفشي الفساد مفزعة للغاية. لذلك كان لابد لكل قوى المجتمع أن تساهم بعمل شيء ايجابي للحد من غول الفساد الذي أخذ يستشرى في جسد المؤسسات الحكومية والاهلية على حد سواء. ولما كانت مؤسسات المجتمع المدني تخلو من جمعية متخصصة في مجال تعزيز الشفافية ومناهضة الفساد، فقد بدأ التوجه لتأسيس جمعية نفع عام تقوم بهذا العبء على مستوى المجتمع المدني. وقد تمت الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية التأسيسية في يوم الاثنين ٧ مارس ٢٠٠٥، وبلغ الأعضاء المؤسسين (١١١) عضوا. وتولت اللجنة التحضيرية بحث النظام الأساسي واعتماده. وتم تكليف مجلس الإدارة الأول المنتخب بمتابعة إشهار الجمعية مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل. وقد قام مجلس الادارة بتقديم محضر اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية والنظام الأساسي الذي تم اعتماده من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وبدأ العمل على إشهار الجمعية، ثم انتقل طلب الإشهار الى مجلس الوزراء. وتم إشهار جمعية الشفافية الكويتية في القرار الوزاري الذي صدر بتوقيع وزير الشئون الاجتماعية والعمل ونشر في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" في ٢٦ مارس ٢٠٠٦م. وبهذا التاريخ تكون قد أشهرت جمعية الشفافية الكويتية، وفق نظامها الأساسي المعتمد من مجلس الوزراء.

جمعية الشفافية الكويتية – ٢٠٢٣ ©
العنوان: الخالدية قطعه ٣ شارع ٣١ داخل مبنى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لتنمية الأسرة الطفل.

المحتويات:

مقدمة: ٤

أولا: ما هو تعارض المصالح بشكل عام؟ ٥

ثانيا: هل لتعارض المصالح صور متعددة في القانون الكويتي؟ ٦

ثالثا: هل أنا مخاطب بأحكام قانون تعارض المصالح ٢٠٢٣؟ ٧

رابعا: متى أكون في حالة تعارض المصالح وفقا لقانون ٢٠٢٣؟ ٩

خامسا: من هو الشخص المرتبط بالمخاطب؟ ١٠

سادسا: ما الذي يجب أن أفعله عندما تقوم حالة تعارض المصالح؟ ١١

سابعا: لمن أفصح عن حالة تعارض المصالح؟ ١٢

ثامنا: كيف يمكن أن أزيل حالة تعارض المصالح؟ ١٣

تاسعا: ما هي مسؤوليتي عند امتناعي عن الكشف عن حالة تعارض المصالح؟ ١٤

عاشرا: ما هي مسؤوليتي عند اتخاذي قرارا بعد علمي بقيام حالة تعارض المصالح؟ ١٥

مقدمة:

في يناير من عام ٢٠٢٣ ، صدر القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٣ في شأن منع تعارض المصالح (سيشار له فيما بعد بقانون تعارض المصالح ٢٠٢٣). وبعد مرور تسعة شهور و تحديداً في الخامس من سبتمبر ٢٠٢٣ صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون وذلك بموجب المرسوم رقم ١٨١ لسنة ٢٠٢٣. والجدير بالذكر أن قانون تعارض المصالح ٢٠٢٣ لم يكن الأول في التاريخ التشريعي لدولة الكويت، فقد سبق أن صدر القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن حظر تعارض المصالح، ولكن المحكمة الدستورية قد قضت بعدم دستوريته في الطعن رقم ٧ لسنة ٢٠١٨.

وتنبع أهمية معالجة قانون تعارض المصالح ٢٠٢٣ من عدة اعتبارات. أولا: أن هذا القانون قد تضمن أحكاما مستحدثة لمكافحة صورة من صور الفساد وهو تعارض المصالح في الوظيفة العامة. ثانيا: أن هذا القانون يخاطب شريحة كبيرة من الأفراد، ابتداء من رئيس مجلس الوزراء والوزراء وأعضاء مجلس الأمة والمجلس البلدي، مرورا بأعضاء السلطة القضائية، وانتهاء بموظفي القطاع العام وهو القطاع الأكبر في دولة الكويت. ولما كان القانون حديثا في صدوره، فتحتم الضرورة وجود دليل ارشادي يوضح الواجبات الملقاة على عاتق تلك المخاطبين بأحكام هذا القانون.

وإذ تولي جمعية الشفافية الكويتية – بحكم نطاق اختصاصها واهتماماتها – لقانون تعارض المصالح ٢٠٢٣ أهمية خاصة، فقد رأت ضرورة اصدار هذا الدليل الارشادي ليكون عونا للمخاطبين بأحكام هذا القانون، خاصة وأنه يحتوي على الإجابة على عشرة نقاط هي أبرز ما جاء به القانون.

ويجب التأكيد – في النهاية – على أن هذا الدليل الارشادي مخصص للفئات الخاضعة لأحكام هذا القانون بالدرجة الأولى، وبالتالي فإنه يخرج من نطاقه الأحكام المتعلقة بكيفية قيام الجهات المعنية بتطبيق أحكام هذا القانون.

ماجد مفـرح المطيري
جمعية الشفافية الكويتية
رئـيس مجـلس الإدارة

أولا: ما هو تعارض المصالح بشكل عام؟

أصبح تعارض المصالح (سواء في القطاع العام أو الخاص) مسألة ذات اهتمام عام في جميع أنحاء العالم ، وتتضح اليوم أهمية معالجة موضوع تعارض المصالح في القطاع العام إذا ما علمنا أن القطاع العام أصبح – وبشكل متزايد – يهيمن على كل كافة التعاملات اليومية في البلاد و منها التعاملات مع القطاع الخاص بشكل يومي ، الأمر الذي يزيد من فرص قيام حالات تعارض المصالح في حق الموظفين العموميين.

ولتعارض المصالح تعاريف متعددة، وجميعها تشير إلى الموقف الذي يكون فيه الشخص في موضع يمكن معه تحقيق الاستفادة، سواء له أو لعائلته، من قرار أو تصرف يتخذه بمناسبة مركزه الوظيفي.
كما يمكن تعريف تعارض المصالح على أنه كل موقف قد تؤثر فيه مصالح الفرد - سواء كانت مصالح مالية أو معنوية أو مصالح شخصية أو مصالح تخص عائلته أو أصدقائه - على قراره أو حكمه أو تصرفه وذلك بمناسبة ممارسته لواجباته الوظيفية.
الرسم البياني أدناه يوضح حالة تعارض المصالح عندما تتداخل المصالح الخاصة مع الواجبات الوظيفية في مرحلة اتخاذ القرار.

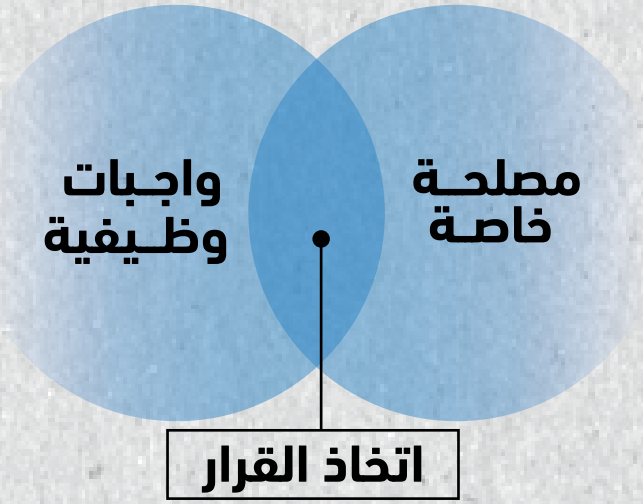

ثانيا: هل لتعارض المصالح صور متعددة في القانون الكويتي؟

لفهم أحكام قانون تعارض المصالح ٢٠٢٣ وما هي المسؤولية التي يرتبها القانون على المخاطبين بأحكامه، من المهم دائما أن يفرق المخاطب بين نوعين أساسيين من أنواع تعارض المصالح في القانون الكويتي:

	تعارض المصالح غير الجزائي	تعارض المصالح الجزائي
تعارض المصالح	ويتمثل في الحالات التي يمنع فيها القانون بعض التصرفات التي تشكل تعارضا بين مصلحتين، ولكن دون أن يترتب على ارتكاب هذه التصرفات أو قيام هذه الحالات أية جزاءات جنائية.	ويتمثل في حالات تعارض المصالح التي يمنع القانون عدم الإفصاح عنها أو يمنع اتخاذ القرار أو المشاركة فيها، ويفرض جزاءات جنائية على من تقوم به حالة من تلك الحالات (سواء الحبس أو الغرامة)
المسؤولية	وفي هذا النوع من التعارض، فإن المسؤولية التي يرتبها القانون هي مسؤولية تأديبية أو مسؤولية مدنية.	وفي هذا النوع من التعارض، فإن المسؤولية التي يرتبها القانون هي مسؤولية جزائية.
الإجراءات	منع الموظف العام من شراء بعض المنقولات من الجهة الحكومية التي يعمل فيها.	حالات تعارض المصالح الواردة في قانون تعارض المصالح ٢٠٢٣ .

ملاحظات:

١. هذا الدليل الارشادي خاص بحالات تعارض المصالح الجزائية والواردة بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٣ ولائحته التنفيذية.

٢. اعتبر قانون تعارض المصالح ٢٠٢٣ جريمة تعارض المصالح من جرائم الفساد وفق أحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ في شأن انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

٣. تختص النيابة العامة بالتحقيق والتصرف والادعاء في جريمة تعارض المصالح.

٤. لا تسقط الدعوى الجزائية ولا العقوبة المحكوم فيها في جريمة تعارض المصالح بالتقادم.

ثالثا: هل أنا مخاطب بأحكام قانون تعارض المصالح 2023؟

أخضع قانون تعارض المصالح ٢٠٢٣ في المادة الثانية منه عدد من الفئات لأحكام هذا القانون. ولذلك، فحتى يكون الشخص مخاطبا بأحكام هذا القانون، فيجب أن ينتمي لأحدى الفئات التالية:

م	الفئة	الموظفون
1	**الفئات المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦**	١.رئيس ونواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن يشغل وظيفة تنفيذية بدرجة وزير ٢.رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الأمة ٣.رئيس ونائب رئيس وأعضاء المجلس البلدي ٤.رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء ورئيس ومستشاري المحكمة الدستورية والجهاز الفني للمحكمة والقضاة وأعضاء النيابة العامة ٥.رئيس وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع والمدير العام وأعضاء كل من الإدارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية والإدارة القانونية في بلدية الكويت ٦.المحكمين والخبراء بوزارة العدل والمصفين والحراس القضائيين ووكلاء الدائنين والموثقين وكتاب العدل بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل ٧.رئيس وأعضاء المجالس والهيئات واللجان التي تضطلع بمهام تنفيذية ويصدر قانون أو مرسوم أو قرار من مجلس الوزراء بتشكيلها أو بتعيين أعضائها ٨.رئيس جهاز المراقبين الماليين ونائبه ورؤساء القطاعات والمراقبين الماليين ٩.القياديين وهم: -شاغلو مجموعة الوظائف القيادية في جدول المرتبات العام (الدرجة الممتازة - وكيل وزارة - وكيل مساعد) -أعضاء مجالس الادارات والمدراء العموم ونوابهم أو مساعدوهم والأمناء العامون ونوابهم أو مساعدوهم في الهيئات والمؤسسات أو أي جهة حكومية -من في حكم القيادي من رؤساء الجهات ونوابهم أو الوحدات الادارية أو الاعضاء المنتدبين في الهيئات والمؤسسات العامة

م	الفئة	الموظفون
1	**الفئات المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦**	-مدراء الادارات ومن في حكمهم من رؤساء الوحدات التنظيمية المعتمدة في هياكلها بمستوى إدارة أو أعلى من هذا المستوى -ويسري حكم البندين السابقين على العسكريين والدبلوماسيين والمدنيين في الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجهات ذات الميزانية الملحقة أو المستقلة متى اضطلع بالمسؤوليات أو تمتع بالمزايا المقررة للوظيفة سواء كان شغلهم للوظيفة بصفة أصلية أو مؤقتة ١٠.رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمناء والأمين العام والأمناء المساعدين والمدراء والموظفين الفنيين بالهيئة العامة لمكافحة الفساد ١١.رئيس ونائب الرئيس والوكلاء والمدراء والموظفين الفنيين بديوان المحاسبة ١٢.ممثلي الدولة في عضوية مجالس إدارات الشركات التي تساهم فيها الدولة، أو احدى الجهات الحكومية، أو الهيئات، أو المؤسسات العامة، أو غيرها من الأشخاص المعنوية العامة بصورة مباشرة بنصيب لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال ١٣.أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية والهيئات الرياضية
2	الموظفون العموميون العاملون في الجهات الحكومية والهيئات العامة والمؤسسات العامة.	
3	كل شخص مكلف بخدمة عامة.	
4	العاملون بالشركات أذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة تساهم فيها بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأس مالها. ويعتد بتحديد هذه النسبة بمجموع الحصص التي للدولة وغيرها من الهيئات العامة أو المؤسسات العامة.	

رابعا: متى أكون في حالة تعارض المصالح وفقا لقانون 2023؟

بين قانون تعارض المصالح ٢٠٢٣ الأحوال التي تقوم معها حالة "تعارض المصالح"، وبالتالي يكون الشخص - باعتباره مخاطبا بأحكام القانون - في حالة تعارض مصالح في الحالات التالية:

١.عندما يمتلك الشخص، أو أي شخص يرتبط به، نسبة مؤثرة في أي شركة أو نشاط مالي له تعاملات مع جهة عمله، وذات صلة بأعمال وظيفته، مع علمه بذلك.

٢.أو عندما يقوم الشخص بدور الوسيط، أو الوكيل، أو الكفيل، أو الاستشاري لأي شركة، أو منشأة خاصة يتصل نشاطها بجهة عمله، وذات صلة بأعمال وظيفته، مع علمه بذلك.

وفي ضوء الحالتين المشار إليهما، يجب أن يأخذ المخاطب بأحكام هذا القانون في الحسبان عدة أمور مهمة:

١.حالة تعارض المصالح لا تقتصر فقط على المخاطب بأحكام القانون، وإنما تمتد تلك الحالات إلى من يرتبط بهم (أنظر خامسا).

٢.يشترط القانون أن تكون للشركة، أو النشاط المالي، الذي يملك فيها الشخص أو أي شخص يرتبط به نسبة مؤثرة، تعاملات مع جهة عمل المخاطب بأحكام القانون.

٣.يوجب القانون أن تكون للشركة، أو المنشأة التي يقوم الشخص بدور الوسيط، أو الوكيل، أو الكفيل، أو الاستشاري عنها تعاملات مع جهة عمل المخاطب بأحكام القانون.

٤.يشترط القانون أن يتصل كل ذلك بأعمال وظيفة المخاطب بأحكام هذا القانون.

٥.يشترط القانون أن يعلم المخاطب بأحكام هذا القانون بالحالتين المشار إليهما أعلاه.

وقد بين قانون تعارض المصالح ٢٠٢٣ المقصود بالنسبة المؤثرة وهي:

-الحصص أو الأسهم التي لا تقل قيمتها عن ٥٪ من رأس مال النشاط المالي أو الشركة.

خامسا: من هو الشخص المرتبط بالمخاطب؟

وفقا لأحكام قانون تعارض المصالح ٢٠٢٣، فإن الأشخاص المتربطين بالمخاطب بأحكام هذا القانون هم من ينتمون لتلك الفئات:

١.كل شخص تربطه بالمخاطب صلة قرابة أو نسب أو مصاهرة حتى الدرجة الثانية

٢. كل شخص تكون المخاطب قيما عليه، أو وصيا، أو وليا

٣. كل شخص طبيعي أو اعتباري تربطه بالمخاطب علاقة عمل، أو وساطة، أو وكالة، أو نيابة

٤. أي نشاط مالي أو شركة يشارك المخاطب فيها بنسبة مؤثرة في قراراتها

ودرجة صلة القرابة في القانون تكون وفقا للجدول التالي:

الدرجة الأولى	الدرجة الثانية
- الأب - الأم - الأبناء	- الجد والجدة - الأخ والأخت - أولاد الأبناء

وتأكيدا على ما سبق ذكره، فإن قانون تعارض المصالح ٢٠٢٣ قد بين المقصود بالنسبة المؤثرة التي تثير حالة تعارض المصالح وهي:

- الحصص أو الأسهم التي لا تقل قيمتها عن ٥٪ من رأس مال النشاط المالي أو الشركة.

سادسا: ما الذي يجب أن أفعله عندما تقوم حالة تعارض المصالح؟

عندما تقوم حالة تعارض المصالح في حقك، فإن القانون حدد ما يجب أن تقوم به فورا. فيوجب القانون عليك أن تقوم بالتالي:

١.أن تفصح عن حالة تعارض المصالح
٢.وأن تزيل حالة تعارض المصالح فورا

وقد أوجب القانون أن يكون الإفصاح خلال مدة محددة وهي:

-خلال مدة لا تجاوز ١٥ يوما من تاريخ علمك بقيام حالة تعارض المصالح.

كما أوضح القانون المقصود بالإفصاح، وهو أن يقوم المخاطب بالتالي:

-الكشف عن أي معلومات، أو وقائع، أو تقديم بيانات، أو أوراق تشير إلى قيام حالة تعارض المصالح وذلك على المظروف الذي تعده الجهة التي تتلقى الإفصاح.

ولا يكفي الإفصاح عن حالة تعارض المصالح لتجنب المسؤولية، وإنما يجب أيضا على المخاطب بأحكام القانون أن يبادر إلى إزالة حالة تعارض المصالح فورا (أنظر ثامنا). ولذلك، فقد فرق القانون بين المسؤولية الجزائية لمن يمتنع عن الإفصاح فقط (أنظر تاسعا) ومن يتخذ قرارا أو يشارك فيه بعد قيام حالة تعارض المصالح ومع علمه بذلك لتحقيق مصلحة شخصية (أنظر عاشرا).

سابعا: لمن أفصح عن حالة تعارض المصالح؟

في حالة قيام تعارض المصالح، أوجب القانون على المخاطبين أن يفصحوا عن هذه الحالة خلال مدة لا تجاوز 10 يوما من تاريخ علمهم بقيام حالة تعارض المصالح.
وتعتمد الجهة التي يقدم لها الافصاح على وظيفة المخاطبين بأحكام القانون.
الجدول التالي يوضح الجهات المعنية:

الوظيفة	جهة الافصاح
-رئيس مجلس الأمة -رئيس مجلس الوزراء -رئيس المجلس الأعلى للقضاء -رئيس المجلس البلدي	-الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)
-الوزير	-رئيس مجلس الوزراء
-أعضاء مجلس الأمة -أعضاء السلطة القضائية -أعضاء المجلس البلدي	-رئيس مجلس الأمة -رئيس المجلس الأعلى للقضاء -رئيس المجلس البلدي
-الموظفين في الهيئات والمؤسسات العامة أو جهاز أو جهة حكومية مستقلة	-رئيس الجهة التي يتبعها الموظف
-رؤساء الهيئات والمؤسسات العامة أو الاجهزة أو الجهات الحكومية المستقلة	-مجالس إدارة تلك الجهات أو ما يعادلها -الوزير المشرف إذا لم تكن لهذه الجهة مجلس إدارة
-رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد وأعضاء مجلس الأمناء	-رئيس المجلس الأعلى للقضاء
-فيما عدا ما سبق بيانهم	-الوزير المختص بتنظيم شؤون جهة عملهم

ثامنا: كيف يمكن أن أزيل حالة تعارض المصالح؟

إذا قامت حالة من حالات تعارض المصالح، فيجب على المخاطبين أن يزيلوها فورا. وتكون ازالة حالة تعارض المصالح بقيام المخاطبين باتخاذ أحد القرارات التالية:

١.التنحي عن اتخاذ القرار أو التصرف أو المشاركة في اتخاذه

٢.التخلص من سبب قيام حالة تعارض المصالح

ولم يوضح القانون كيفية التخلص من سبب قيام حالة تعارض المصالح، ولكن يمكن تحقيق شرط التخلص باتخاذ بعض الإجراءات التالية على سبيل المثال وليس الحصر:

١.بيع الحصة التي يمتلكها الخاضع أو الشخص المرتبط به في الشركة أو النشاط المالي الذي له تعاملات مالية مع جهة عمله وذات صلة بأعمال وظيفته

٢.انهاء عقد الوساطة أو الوكالة مع الشركة أو المنشاة التي يتصل نشاطها بجهة عمله وذات صله بأعمال وظيفته

ووفقا للائحة التنفيذية لقانون تعارض المصالح ٢٠٢٣، فإن هناك فرضيتين يترتبان على إفضاح المخاطب عن حالة تعارض المصالح وإزالتها:

١.إذا أفصح الخاضع عن تعارض المصالح على النحو المقرر قانون، وأزال التعارض بمجرد علمه به، فيكتفى بذلك دون اجراء آخر.

٢.إذا لم يقم الخاضع بإزاله التعارض الذي أفصح عنه، فإنه يتعين على الجهة التي تتلقى الافصاح ابلاغ النيابة العامة أو الهيئة العامة لمكافحة الفساد بذلك

تاسعا: ما هي مسؤوليتي عند امتناعي عن الكشف عن حالة تعارض المصالح؟

حدد قانون تعارض المصالح ٢٠٢٣ في المادة الثامنة منه المسؤولية الجزائية لكل من شخص مخاطب بأحكام هذا القانون إذا لم يفصح خلال المدة المعينة عن حالتي تعارض المصالح التاليتين:

١.امتلاك المخاطب – أو أي شخص مرتبط به – نسبة مؤثرة في أي شركة أو نشاط مالي له تعاملات مع جهة عمله وذات صلة بأعمال وظيفته مع علمه بذلك.

٢.قيام المخاطب بدور الوسيط، أو الوكيل، أو الكفيل، أو الاستشاري، لأي شركة أو منشأة خاصة يتصل نشاطها بجهة عمله وذات صلة بأعمال وظيفته مع علمه بذلك.

العقوبة:

-الغرامة التي لا تزيد على ثلاثة آلاف دينار.

وجدير بالذكر أن المسؤولية الجزائية المقصودة في المادة الثامنة هي تلك التي تقتصر على مجرد عدم قيام المخاطب الإفصاح عن حالتي تعارض المصالح المشار إليهما أعلاه، وأن هذه المادة لا تتحدث عن حالة ما إذا لم يقم المخاطب بإزاله حالة تعارض المصالح وشارك باتخاذ القرار لتحقيق مصلحة خاصة (أنظر عاشرا)

عاشرا: ما هي مسؤوليتي عند اتخاذي قرارا بعد علمي بقيام حالة تعارض المصالح؟

إذا علم المخاطب بحالة تعارض المصالح، وقام – مع ذلك – باتخاذ أي قرار أو تصرف أو حتى شارك في اتخاذه ليحقق مصلحة خاصة له أو لشخص يرتبط به، فإنه يكون قد ارتكب جريمة تعارض المصالح. وفي هذا السياق، فقد فرق القانون بين حالتين: حالة الإفصاح وحالة عدم الإفصاح وذلك وفق ما سيلي بيانه.

	حالة الإفصاح	حالة عدم الافصاح
الحالة	كل خاضع اتخذ بعد الافصاح عن تعارض المصالح قرارا أو تصرفا أو شارك في اتخاذه أو قام بعمل من أعمال وظيفته أو امتنع عنه أو قام بدور الوسيط أو الوكيل أو الكفيل أو الاستشاري لأي شركة أو منشأة خاصة يتصل نشاطها بجهة عمله وذات صله بأعمال وظيفته وكان ذلك بقصد تحقيق مصلحة خاصة له أو لشخص مرتبط به.	إذا لم يفصح الخاضع عن تعارض المصالح مع علمه بذلك وأتخذ قرارا أو تصرفا أو شارك في اتخاذه أو قام بعمل من أعمال وظيفته أو امتنع عنه أو قام بدور الوسيط أو الوكيل أو الكفيل أو الاستشاري لأي شركة أو منشأة خاصة يتصل نشاطها بجهة عمله وذات صله بأعمال وظيفته وكان ذلك بقصد تحقيق مصلحة خاصة له أو لشخص مرتبط به.
العقوبة	الحبس مدة لا تزيد على سنة وبالغرامة التي لا تزيد على عشرة آلاف دينار أو ضعف ما استفاد به من مال أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين.	الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة سنوات وبالغرامة التي لا تزيد على عشرة آلاف دينار أو ضعف ما استفاد به من مال أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين.
الإجراءات التحفظية	-يحكم برد الأموال المتحصلة من الجريمة أو مصادرتها بحسب الأحوال. -يجوز للمحكمة عزل المحكوم عليه من الوظيفة. -يجوز للمحكمة أن تقضي بإلغاء القرار أو التصرف الذي اتخذه المحكوم عليه أو شارك في اتخاذه وما تبعه من آثار.	

وقد عرف قانون تعارض المصالح ٢٠٢٣ – في المادة الأولى منه – المصلحة الخاصة على إنها:

-المصلحة المادية أو المصلحة المعنوية التي قصد الخاضع تحقيقها له أو لأي من الأشخاص المرتبطين به، نتيجة القرار أو التصرف التي أتخذه أو شارك في اتخاذه

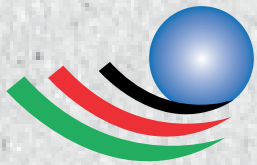

العنوان: الخالدية قطعه 3 شارع 31 داخل مبنى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لتنمية الأسرة الطفل.

حقوق الطبع و النشر محفوظة لجمعية الشفافية الكويتية 2023 ©